

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩)

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في الفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريراً عن الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا التقرير هو ثاني تقرير يقدم عملاً بذلك القرار.

٢ - ويتناول التقرير ما استجد من معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في العراق منذ إعداد التقرير السابق (S/2009/585) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، مع التركيز على الخطوات المتخذة لتنفيذ القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩). ويقدم التقرير لمحة موجزة عن التطورات السياسية الرئيسية التي شهدتها الفترة قيد الاستعراض، وكذلك عن الأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بالعراق. ويعرض التقرير ما استجد من معلومات عن الأنشطة التي قام بها ممثلي الخاص للعراق، فضلاً عن المسائل التشغيلية الأمنية.

ثانياً - لمحة موجزة عن التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في العراق

٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أسابيع من المفاوضات المكثفة ومناقشات مطولة داخل مجلس النواب العراقي بشأن التعديلات اللازمة لإدخالها على قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٥ استعداداً لإجراء الانتخابات الوطنية المقبلة. فقد اعتمد مجلس النواب في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر العديد من التعديلات التي اعترض عليها في وقت لاحق نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر معللاً ذلك بأن صيغة توزيع المقاعد والبيانات السكانية التي اعتمد عليها لتحديد العدد الإجمالي لمقاعد مجلس النواب، فضلاً عن توزيع تلك المقاعد على المحافظات، جاءت مجحفة في حق الناخبين الموجودين خارج البلد.

٤ - وساعدت البعثة الطرفين، من خلال تقديم المشورة التقنية وبذل جهود الوساطة، بما في ذلك المساعي الحميدة التي بذلها ممثلي الخاص، أد ملكيرت، على التوصل إلى اتفاق بشأن إدخال تعديلات جوهرية على قانون الانتخابات. ونتيجة لذلك، اعتمد مجلس النواب القانون المنقح في ٦ كانون الأول/ديسمبر، ثم وافق عليه مجلس الرئاسة في وقت لاحق. وأعلن مجلس الرئاسة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر بأن موعد إجراء الانتخابات الوطنية هو ٧ آذار/مارس ٢٠١٠.

٥ - وعلى الرغم من التأخير في اعتماد قانون الانتخابات، استمر تسجيل الكيانات والكتل السياسية. وقد أُغلق تسجيل التحالفات الانتخابية لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر وتم اعتماد إحدى عشرة قائمة حتى الآن.

٦ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أياما قليلة بعد اعتماد قانون الانتخابات المنقح، وقعت خمسة تفجيرات منسقة بالقنابل في أرجاء بغداد استهدفت مبنى إحدى المحاكم، واثنين من الكليات، ومسجدا، وأحد البنوك، مما أسفر عن مصرع أكثر من مائة عراقي وجرح كثيرين آخرين. وفي اليوم التالي، أي في ٩ كانون الأول/ديسمبر، قام رئيس الوزراء نوري المالكي، بصفته القائد العام للقوات المسلحة العراقية، بتغيير رئيس قيادة العمليات في بغداد. وأعادت تلك التفجيرات إلى الأذهان الصورة الكئيبة للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة التي تبدو عازمة على عرقلة عمليات الإعداد للانتخابات الوطنية وتقويض قدرة حكومة العراق على أداء مهامها.

٧ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، أعلنت مفوضية المساءلة والعدالة أن خمسة عشر كيانا سياسيا سيُستبعد من المشاركة في الانتخابات الوطنية المقبلة. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، أبلغت مفوضية المساءلة والعدالة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أنها استبعدت ٤٩٦ شخصا من الترشح. وارتفع هذا الرقم في ١٩ كانون الثاني/يناير إلى ٥١١. ويتمتع المرشحون المستبعدون بحق الطعن في القرار. وتقدم عدد من المرشحين بطعون أمام محكمة النقض بينما في حالات أخرى قررت كيانات سياسية ترشيح مرشحين آخرين ليحلوا محل المرشحين المستبعدين. وقبِل مجلس المفوضين التابع للمفوضية العليا استبعاد المرشحين المدرجة أسماؤهم واعتزم مبدئيا تصديق قوائم المرشحين في ٣ شباط/فبراير، أي قبل بدء فترة الحملة الانتخابية المقرر أن تبدأ في ٧ شباط/فبراير. غير أن محكمة النقض قررت في ٣ شباط/فبراير إرجاء النظر في الطعون التي قدمها إليها المرشحون المستبعدون إلى ما بعد الانتخابات، بما يمكنهم من خوض الانتخابات. وإذا ما أُنتخبوا، فسوف تُرجأ امتيازات وحصانات هؤلاء المرشحين لغاية صدور قرار قطعي بشأن طعوتهم.

٨ - ورفضت مفوضية العدالة والمساءلة وعدد من الأحزاب السياسية قرار المحكمة المنوه عنه وذكر بعضهم علنا أن محكمة النقض لا تتمتع بصلاحيات إرجاء البت بالطعون وإنما يتعين عليها البت في كل طعن على حدة. أما مفوضية الانتخابات فلم تكن متأكدة من ناحتيتها مما إذا كان قرار المحكمة ملزما والتمست توضيحا بهذا الشأن من المحكمة الاتحادية العليا مما أدى إلى إرجاء فترة الحملة الانتخابية لغاية ١٢ شباط/فبراير. ودعا رئيس مجلس النواب إلى عقد اجتماع يوم ٦ شباط/فبراير مع مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ورئيس القضاة لمناقشة قرار محكمة النقض. وقبل انعقاد هذا الاجتماع، اجتمع ممثلي الشخصي مع رئيس مجلس النواب بناء على طلبه لمناقشة سبل المضي قدما. ودُعي إلى عقد جلسة طارئة لمجلس النواب في ٧ شباط/فبراير ولكنها أُرجئت إلى اليوم التالي بسبب عدم توفر النصاب القانوني. وفي ٧ شباط/فبراير أصدرت محكمة النقض بيانا أكدت فيه أنها سوف تنظر في جميع الطعون المقدمة إليها قبل بدء فترة الحملة الانتخابية في ١٢ شباط/فبراير أو في حوالي ذلك التاريخ. ولغاية تاريخ كتابة هذا التقرير، ما زالت المسألة قيد المناقشة على أعلى المستويات في العراق.

٩ - وظلت الخلافات السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مبعثا للقلق في محافظة نينوى. ففي منتصف كانون الأول/ديسمبر، أنشأت قائمة نينوى المتآخية (كردية)، التي لا تزال تقاطع مجلس المحافظة، مكاتب للمساعدة على تنسيق الخدمات المقدمة في المناطق التي علقت علاقاتها مع مجلس المحافظة في الموصل. وواصل نائب رئيس الوزراء، رافع العيساوي، جهوده الرامية إلى تخفيف حدة التوتر القائم بين قائمة نينوى المتآخية وقائمة الحداثة الوطنية التي يقودها المحافظ أنيل النجيفي، حيث قام بزيارات منتظمة إلى كل من محافظة نينوى وإقليم كردستان اجتمع خلالها مع الطرفين، مركزا في ذلك كله بوجه خاص على تهيئة الظروف اللازمة لتحسين الحالة الأمنية.

١٠ - وفي الوقت نفسه، وفي محاولة لتخفيف التوترات في شمال العراق، اتفقت حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على إقامة هياكل أمنية مشتركة في محافظات كركوك ونينوى وديالى. ويشمل الترتيب الجديد تسيير دوريات مشتركة وإقامة نقاط تفتيش يشارك فيها أفراد من الجيش العراقي وقوات بيشميرغا الكردية العراقية والشرطة العراقية، بتنسيق مع قوات الولايات المتحدة في العراق. وأثارت الخطة الأمنية ردود فعل متباينة من الطوائف المعنية، غير أن القصد يظل هو بناء الثقة بين الطوائف، وتعزيز التنسيق الأمني قبل الانتخابات الوطنية، وتهيئة بيئة مواتية لإجراء الحوار السياسي بشأن الأراضي المتنازع عليها. ومن دواعي الأمل أيضا الزيارة التي قام بها رئيس وزراء إقليم كردستان برهم صالح إلى بغداد

في ٩ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة العديد من القضايا العالقة بين حكومة العراق وإقليم كردستان، فضلا عن الرد الإيجابي الصادر عن رئيس الوزراء.

١١ - في أواخر شهر كانون الثاني/يناير، وقع المزيد من الهجمات الكبيرة في بغداد مستهدفة المدنيين والموظفين الحكوميين. ففي ٢٥ كانون الثاني/يناير، قُتل ما لا يقل عن ٣٨ شخصا وجرح ٧٤ شخصا عندما فُجرت ثلاث سيارات مفخخة بالقرب من ثلاثة فنادق في وسط العاصمة العراقية كثيرا ما يرتادها الصحفيون والمتعاقدون الأجانب. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير قتلت سيارة ملغومة ما لا يقل عن ١٧ شخصا وجرحت ٨٠ في مركز حكومي للطب الشرعي في بغداد. وفي ١ شباط/فبراير، فجرت مهاجمة انتحارية كانت تمشي بين الزوار الشيعة في شمال بغداد حزاما من المتفجرات، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤١ شخصا وجرح أكثر من ١٠٠ آخرين. وفي ٣ شباط/فبراير أدى هجوم انتحاري في كربلاء إلى قتل ما لا يقل عن ٢٠ زائرا.

ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

ألف - الأنشطة السياسية والدستورية

١٢ - ظل ممثلي الخاص للعراق، طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير، يشارك بصورة كاملة في مشاورات واسعة النطاق مع مسؤولين من حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان ومجلس النواب وأعضاء السلك الدبلوماسي في بغداد. وبناء على دعوة من كبار القادة العراقيين، وبالتنسيق الوثيق مع الأوساط الدبلوماسية، قام ممثلي الخاص بتيسير المفاوضات بين الكتل السياسية في محاولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعديلات جوهرية لقانون الانتخابات.

١٣ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثلي الخاص بزيارته الثانية إلى إربيل والسليمانية لبحث القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان. واجتمع في هذا الصدد مع برهم صالح، رئيس وزراء إقليم كردستان، وجعفر مصطفى، وزير شؤون بيشميرغا، وكمال كركوكي، رئيس المجلس الوطني الكردي، وروش شاويس، ممثل حكومة إقليم كردستان في بغداد.

١٤ - وواصلت فرقة العمل الرفيعة المستوى التي تتألف من كبار مستشاري رئيس وزراء العراق ورئيس إقليم كردستان عقد اجتماعاتها بصورة منتظمة تحت رعاية البعثة لمناقشة التدابير الرئيسية لبناء الثقة فيما يتعلق بالأراضي المتنازع عليها. وتركزت الجهود حتى الآن على تسريع البت في دعاوى الملكية والتعويض عن الانتهاكات التي وقعت قبل عام ٢٠٠٣

وبعده، وكفالة حق جميع العراقيين في تعليم أبنائهم بلغتهم الأم، والتعامل مع المعتقلين. وفيما يخص انتهاكات الملكية، ركزت فرقة العمل على إخلاء المباني الحكومية المستولى عليها في كركوك، وخاصة المدارس، باعتبار ذلك خطوة أولى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس محافظة كركوك أيضا التدابير التي أوصت بها البعثة لتحسين عملية تسوية منازعات الملكية، وشكل لجنة محلية لتنفيذ تلك التوصيات. وستواصل البعثة تيسير الحوار وتعزيز الأنشطة المنفذة على المستوى المحلي بهدف بناء الثقة ومعالجة القضايا الأساسية التي تسهم في زعزعة الاستقرار.

١٥ - وفي هذا الصدد، قام ممثلي الخاص بزيارة إلى مدينة كركوك في ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير للاجتماع مع كافة الأطراف المعنية، والتشجيع على إحراز تقدم على المستوى المحلي، وشملت الزيارة حضور جلسة للجنة شكلت حديثا مهمتها تسوية منازعات الأملاك والأراضي في كركوك. وزار ممثلي الخاص أيضا ناحية ليلان، وهي منطقة يقطنها خليط من الطوائف في الجزء الجنوبي الشرقي من المحافظة، للاجتماع مع أعضاء من المجلس والاستماع إلى شواغلهم.

باء - التطورات الإقليمية والدولية

١٦ - في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، زار العراق رئيس البرلمان الإيراني، علي لاريجاني، لمناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وصل إلى بغداد السفير المصري الجديد إلى العراق، شريف كمال شاهين. وهو أول ممثل لمصر من المقرر أن يبقى بصورة دائمة في البلد، منذ عام ٢٠٠٥ عندما اغتيل السفير المصري السابق إلى العراق. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، سافر رئيس البرلمان العراقي، إياد السامرائي، إلى عمان لمناقشة تعزيز التعاون الاقتصادي مع الأردن، وحالة اللاجئين العراقيين، وكذلك التصويت في الخارج الذي سيجري في الأردن.

١٧ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، طلبت حكومة العراق القيام على الفور بسحب القوات الإيرانية التي أفادت الأنباء بأنها انتشرت على مقربة من حقل الفكة للنفط المتنازع عليه. ولاحقا في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، بعثت حكومة العراق برسالة احتجاج رسمية إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية واتفق البلدان على الاجتماع بهدف التوصل إلى تفاهم بشأن مكان الحدود بالضبط. وزار وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية بغداد في ٦ كانون الثاني/يناير واتفق البلدان على تنشيط أعمال لجنة تقنية للحدود مشتركة سبق إنشاؤها. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أكد متحدث باسم حكومة العراق أن جميع القوات الإيرانية أعادت انتشارها من منطقة الفكة. وأكد أيضا وزير خارجية العراق،

هوشيار زيارى، التوصل إلى اتفاق مع جمهورية إيران الإسلامية لتطبيع الحالة على الحدود بين البلدين.

١٨ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم في جهود العراق الرامية إلى إعادة الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والدولي. وأبرم الاتحاد الأوروبي والعراق اتفاق شراكة وتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بهدف توفير إطار للعلاقات التعاقدية بين الاتحاد الأوروبي والعراق في التجارة والتنمية الاقتصادية. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس النواب العراقي تعديلاً لقانونه الوطني للاستثمار للسماح للأجانب بامتلاك الأراضي لأغراض إقامة المشاريع السكنية، وتسريع عملية طلب تراخيص الاستثمار، وتوضيح السلطات الاتحادية والبلدية فيما يتعلق بالمستثمرين.

١٩ - ووفقاً لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مجال تعزيز التعاون بين العراق وجيرانه، زار وفد من البعثة طهران للتحضير لإنشاء مكتب اتصال صغير في طهران سيبدأ عمله عما قريب.

٢٠ - ومع أن بعض النتائج الإيجابية الأولية تحققت خلال الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير، كما هو مبين بإيجاز في تقريرى (S/2009/539)، فإنه لم يحرز مزيد من التقدم في مجال العثور على المفقودين الكويتيين أو استعادة الممتلكات الكويتية المفقودة. وخلال الزيارة التي قام بها المنسق الرفيع المستوى التابع لي، غينادي تراسوف، إلى الكويت في الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أكد من جديد للمسؤولين العراقيين والكويتيين ضرورة تحقيق نتائج عملية في هذا الصدد. وأود أن أجدد دعوتي إلى البلدين أن يضاعفا جهودهما في الأشهر القادمة لتحقيق تقدم ملحوظ وكبير في البحث عن المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك محفوظات الكويت. كما أرحب بقرار مجلس الوزراء الكويتي المساهمة بمبلغ ٩٧٤ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمشروع ترعاه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يرمي إلى تعزيز قدرة وزارة حقوق الإنسان العراقية في مجال نبش القبور الجماعية والتعرف على المفقودين. ومن دواعي التفاؤل أن وزارة حقوق الإنسان العراقية وافقت على هذا النهج.

٢١ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، كتب وزير خارجية العراق إلى مجلس الأمن بشأن التدابير التي تعتزم حكومة العراق اتخاذها لتبين للمجتمع الدولي وتؤكد له مدى التزامها بعدم الانتشار. وأعرب عن أمله في أن يعترف مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذه التدابير والتغييرات التي طرأت في العراق منذ اتخاذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق فيما يتصل بتزع السلاح.

٢٢ - وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير، زار الممثل الخاص للأمين العام، ملكيرت، دولة الكويت لمناقشة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مجال تعزيز التعاون الإقليمي. وضمت هذه الاجتماعات رئيس الوزراء، الشيخ ناصر محمد الأحمد الجابر الصباح، ورئيس مجلس الأمة الكويتي، جاسم الخرافي، وكذلك رئيس اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب، إبراهيم الشاهين. وقبل الزيارة، اجتمع الممثل الخاص للأمين العام ملكيرت برئيس الوزراء ووزير خارجية العراق لمناقشة المسائل المتعلقة بين العراق والكويت، فيما يتعلق بالأحكام ذات الصلة بالموضوع من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

جيم - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٣ - أضاف التأخر التشريعي في اعتماد تعديلات لقانون الانتخابات لعام ٢٠٠٥ أعباء أخرى على عاتق المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في جهودها الرامية إلى التحضير للانتخابات الوطنية. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، علقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عملية تعيين المرشحين بسبب هذه التأخيرات. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس النواب جلسة استثنائية بهدف الخروج من المأزق السياسي لقانون الانتخابات، ويتعلق بالدرجة الأولى بمجموع عدد مقاعد البرلمان وتوزيعها. وبناء على طلب من الكتل السياسية الرئيسية، يسرت البعثة سلسلة من المفاوضات السياسية قبل اتخاذ قرار نهائي ويسرت آراء تقنية بشأن الحلول الممكنة.

٢٤ - ويقسم القرار النهائي مجموع عدد المقاعد في مجلس النواب بالاستناد إلى الأرقام السكانية لعام ٢٠٠٥ التي حصل عليها من وزارة التجارة، ويستوعب في نفس الوقت نموا سكانية نسبته ٢,٨ في المائة سنويا على صعيد جميع المحافظات. ويدعو القرار المعتمد إلى أن يتضمن البرلمان المقبل ٣٢٥ مقعدا، أي بزيادة عدده السابق وهو ٢٧٥ مقعدا، ومنها ٣١٠ مقاعد عامة و ١٥ مقعدا تعويظيا، مع حصة محجوزة لمجموعات مكونة معينة. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يعامل التصويت في الخارج مثل التصويت داخل البلد، على أن يتم عدّ الأصوات في المحافظة التي ينتمي إليها الناخب. إلا أن جميع الأنشطة التنفيذية استمرت خلال هذه المناقشات القانونية.

٢٥ - وبعد النجاح في إنجاز عملية لتحديث سجلات الناخبين على الصعيد الوطني جرت في آب/أغسطس وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وشهدت إقبال ما يزيد على ١,٥ مليون عراقي على مراكز التسجيل المحلية، انتقلت المفوضية إلى تجميع قائمة الناخبين في سياق التحضير للانتخابات البرلمانية. ونتيجة لذلك، وُزِعَ حاليا حوالي ١٨,٩ مليون ناخب عراقي على

قراية ٥٠٠٠٠٠ مركز اقتراع تحضيراً ليوم الانتخابات. ويتوقع أن يصوت حوالي ٨٠٠٠٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المسجلين وفقاً لقوائم خاصة للناخبين ٤٨ ساعة قبل ٧ آذار/مارس، مما سيكفل إزالة أسمائهم من القائمة النهائية للناخبين ليوم الانتخابات.

٢٦ - وتواصل المفوضية الأعمال التحضيرية للانتخابات وقد تلقت الأموال الضرورية لتوقيع العقود التي تأخرت كثيراً وشراء المواد. وفتحت من جديد باب تسمية المرشحين لاستيعاب التعديلات الجديدة للقانون وأغلق بعد ذلك بتسمية ٦٠٠٠ ٦ مرشح من ٨٦ كياناً/ائتلافاً سياسياً. ووفقاً للقانون العراقي، يجب فحص السجلات الشخصية للمرشحين من جانب عدد من المؤسسات العراقية، بما فيها مفوضية المساءلة والعدالة ووزارتا التعليم والعدل. ويجب أن تتضمن كل قائمة ٢٥ في المائة من النساء على أقل تقدير. وعقب إجراء قرعة لتحديد ترتيب المرشحين على قوائم الاقتراع النهائية، جرت بلورة تصميم ومواصفات أوراق الاقتراع التسع عشرة (واحدة لكل محافظة وواحدة للتصويت في الخارج) وستجري طباعة حوالي ٢٩ مليون ورقة اقتراع ما بين منتصف كانون الثاني/يناير ومنتصف شباط/فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، يمول مكتب الأمم المتحدة للخدمات المشاريع مبادرة تساعد في تدريب أكثر من ٢٩٠٠٠ مراقب من المراقبين المحليين الذين سيرصدون العمليات يوم الانتخابات.

٢٧ - وتتواصل الأعمال التحضيرية التقنية للتصويت في الخارج. وقد حدد مجلس مفوضية الانتخابات الأردن وأستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية والدانمرك والسويد وكندا ولبنان ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية لإجراء التصويت في الخارج. ونشرت البعثة مستشارين تقنيين في مقر التصويت في الخارج في إبريل لدعم التحضير لعملية التصويت في الخارج وتنفيذها وستنشر مستشارين إضافيين في كل بلد من البلدان المضيفة لعملية التصويت في الخارج. ومن المقرر إجراء التصويت في الخارج على مدى ثلاثة أيام متتالية في الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس مع تنفيذ التسجيل والتصويت بالتزامن.

٢٨ - وعقب اعتماد تعديلات قانون الانتخابات، وُضعت الإجراءات الأساسية لطائفة من عمليات الاقتراع والعد بدعم من البعثة، بما في ذلك بلورة الإجراءات المتعلقة بالاقتراع والعدّ العاديين في مراكز الاقتراع يوم الانتخابات، وتصويت الغائبين بالنسبة للمشردين داخلياً المسجلين من أجل التصويت لصالح محافظاتهم الأصلية والتصويت الخاص باستخدام إما قائمة الناخبين أو الاقتراع المشروط بالنسبة لعدة فئات من الناخبين غير القادرين على التصويت في

مراكز الاقتراع العادية يوم الانتخابات. كما درب المستشارون الانتخابيون التابعون للبعثة موظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في مجال أفضل الممارسات في إجراء الانتخابات. وبعد هذا، سيشرع موظفو المفوضية في تدريب ٣٦٠ مدرباً من مدربي المحافظات على مدى فترة أسبوعين. وسيلي هذا التدريب سلسلة من التدريبات المتعاقبة التي ستكفل في آخر المطاف قدرة حوالي ٣٠٠٠٠٠٠ من موظفي مراكز الاقتراع على إجراء عمليات الاقتراع والعد يوم الانتخابات. والهدف الرئيسي لهذا هو كفالة الاتساق في تطبيق الإجراءات في جميع مراكز الاقتراع على صعيد العراق.

٢٩ - ويشكل قبول نتائج الانتخابات مسألة حاسمة. ولن يعلن عن النتائج النهائية إلا بعد أن تبت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في جميع الشكاوى الرسمية المقدمة خلال الفترة الانتخابية. وتدعم البعثة المفوضية في وضع آلية محكمة ومناسبة التوقيت للشكاوى لكفالة عدم تقويض مصداقية النتائج بالتأخر في البت في الشكاوى. ومع أنه من المتوقع أن تنشر النتائج الأولية في الأيام التالية ليوم ٧ آذار/مارس، فإن النتائج النهائية يمكن أن تتطلب وقتاً طويلاً. وبموجب الدستور العراقي، ستصدق المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات.

٣٠ - وقوات الأمن التابعة لحكومة العراق بصدد وضع خطة أمنية وطنية شاملة لتعزيز الأمن يوم الانتخابات والعمليات المتصلة به قبل حلول هذا اليوم وبعده، وذلك لأن الأمن يدعم نجاح العملية الانتخابية برمتها. فما زال العنف والهجمات ضد الهياكل الأساسية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وموظفيها يشكلان تهديدات خطيرة على الانتخابات.

دال - المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

٣١ - أحررت نائبة ممثلي الخاص/المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للعراق المعينة حديثاً، السيدة كريستين مكناب، سلسلة من الاجتماعات الهامة مع حكومة العراق، بما في ذلك اجتماعات مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير التخطيط والشركاء الدوليين في العراق والمنطقة، من أجل مناقشة دور الأمم المتحدة والدعم الذي ستقدمه في مجالات التنمية والتعمير والمساعدة الغوثية.

٣٢ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وضع فريق الأمم المتحدة القطري الصيغة النهائية لأول تقييم قطري موحد عن العراق تجريه الأمم المتحدة/حكومة العراق، وأقره وزير التخطيط. ويوفر التقييم القطري الموحد أساساً تحليلياً ضرورياً لدعم صياغة السياسة العامة القائمة على الأدلة والتي ستكفل الإنجاز الناجح والجودة الرفيعة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبوجه خاص، حدد التقرير النهائي التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه العراق في سعيه إلى تحقيق الاستقرار والنمو، مع التركيز على المواضيع الأساسية

التمثلة في الحكم الرشيد، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، وكفالة جودة الخدمات الأساسية مثل الصحة والمياه والتصحاح والمأوى والتعليم.

٣٣ - وفي الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، رعت حكومة العراق مؤتمرا في أربيل لمناقشة واستعراض الأولويات الاستراتيجية للخطة الإنمائية الوطنية مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. وشاركت الأمم المتحدة في المؤتمر من أجل كفالة التنسيق التكاملي للأطر الإنمائية للحكومة والأمم المتحدة. وأشار عرض الحكومة لأولوياتها الإنمائية إلى تحديدها سلسلة من الأهداف القطاعية والوطنية الرئيسية. وقدمت الأمم المتحدة تحليلا لما أحرزه العراق من تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات. ورحبت الأمم المتحدة والجهات المانحة والمشاركين الآخرين من المجتمع المدني بقيادة الحكومة في الاضطلاع بعملية إنمائية وطنية تشاركية ناجحة وردت مدخلاتها من الوزارات العراقية وحكومة إقليم كردستان.

٣٤ - وأعقب مؤتمر أربيل معتكف التخطيط الاستراتيجي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (١٥-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر)، الذي اختتم أعماله بنجاح، حيث حدد المجالات ذات الأولوية من أجل توجيه مساهمات الأمم المتحدة في الأولويات الإنمائية الوطنية للعراق في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وشهدت تلك العملية التشاركية مستوى رفيعا من المشاركة والالتزام من ١٠٠ شريك عراقي تقريبا، يمثلون حكومة العراق والبرلمانيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وأتفق على أن يركز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية، وهي: (أ) النهوض بالحكم الرشيد. بما في ذلك حماية حقوق الإنسان؛ (ب) تحقيق نمو اقتصادي يتسم بقدر أكبر من القوة والإنصاف والاستدامة؛ (ج) كفالة الإدارة البيئية والامتثال للإجراءات المتخذة بموجب المعاهدات والالتزامات البيئية الدولية المصدق عليها؛ (د) زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية العالية الجودة؛ (هـ) الاستثمار في رأس المال البشري وتمكين المرأة والشباب والأطفال. وستواصل وضع الصيغة النهائية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على مدى الأشهر القادمة من خلال مجموعة من الأفرقة العاملة المشتركة مع الحكومة.

٣٥ - وعُقد اجتماع لجنة الجهات المانحة لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، في بغداد في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأفاد صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثماري للعراق بأن مجموع الودائع من الجهات المانحة بلغ ١,٣٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مع إقرار وتحويل مبلغ قدره ١,٢٥ بليون دولار لما مجموعه ١٦٥ مشروعا. وبلغ رصيد الأموال ١٣٥,٦٣ مليون دولار. ومددت أيضا لجنة الجهات المانحة الموعد النهائي

لبرمجة استخدام الأموال المتبقية إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وأعرب المشاركون عن دعمهم للعملية المستقلة المتعلقة بالدروس المستفادة التي ستجرها الأمم المتحدة بالاشتراك مع البنك الدولي وبالتعاون مع حكومة العراق والشركاء من المانحين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ونوقش أيضا إنشاء صندوق استئماني جديد متعدد المانحين للعراق.

٣٦ - وعقب مشاورات أجريت في وقت سابق من عام ٢٠٠٩ بين حكومة العراق ومستشاري الخاص المعني بالعهد الدولي مع العراق، إبراهيم غمباري، عُقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في بغداد اجتماع "الشراكة الجديدة" الاستعراضي السنوي الرفيع المستوى المعني بالعهد. وشارك في رئاسة الاجتماع مستشاري الخاص ووزير المالية العراقي. وحضر الاجتماع عشرون دولة عضوا ومتكلمون من الحكومة العراقية. وأبرز الاجتماع المساهمة الهامة للعهد، وأشار إلى ضرورة الاعتراف بسيادة العراق والحاجة إلى إنشاء منتدى جديد للتعاون الدولي مع العراق. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، عُقد في مقر الأمم المتحدة اجتماع رأسه نائب الأمين العام وحضره المستشار الخاص ونائبة الممثل الخاص للأمين العام، وشاركت فيه أكثر من ثمانين من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وقد سلم فيه الحاضرون بنجاح العهد وأعربوا عن دعمهم لوضع إطار شراكة جديد بقيادة العراق.

٣٧ - وأطلقت خطة العمل الإنساني في العراق في نهاية كانون الأول/ديسمبر باعتبارها استراتيجية إنسانية مشتركة لعام ٢٠١٠ من أجل تلبية الاحتياجات الفورية واحتياجات الإنعاش المبكر للفئات الضعيفة من العراقيين. ولا يصاحب خطة العمل الإنساني في العراق مقترحات تفصيلية للمشاريع، ولكنها تهدف عوضا عن ذلك إلى تيسير جمع الأموال للمبلغ المقدر بنحو ١٩٣ مليون دولار واللازم للعمليات الإنسانية في العراق. وقد وضعت الخطة نفسها حول ثلاثة مسارات للمساعدة، وهي: (أ) الاستجابة السريعة لتلبية الاحتياجات الأساسية؛ (ب) المساعدة المتسقة القطاعية في ٢٦ مقاطعة ذات أولوية؛ (ج) الاستجابات المتواصلة في جميع أنحاء البلد التي لا يمكن ربطها بمنطقة جغرافية محددة. وبدأت خطة العمل الإنساني في العراق بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باعتبار ذلك استمرارا لعملية النداء الموحد المشتركة بين الوكالات من أجل العراق التي بدأت عام ٢٠٠٨ وامتد نطاقها ليشمل العراق والمنطقة في عام ٢٠٠٩.

٣٨ - وستتضمن الأولويات الإنسانية للعام المقبل مواجهة أثر الجفاف، والإجراءات المتعلقة بالألغام، وتوفير الحماية للمشردين داخليا واللاجئين والعائدين، ودعم شبكات الضمان الاجتماعي البالغة الأهمية. ولا تزال حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال وفئات الأقليات، تشكل مصدر قلق بالغ، وكذلك القيود المستمرة بسبب انعدام إمكانية الوصول

والأمن مما يسفر عن استمرار إعاقه قدرة المنظمات الإنسانية على تقييم الاحتياجات غير المتوفرة وتلبيتها على نحو فعال. وأكرر الإعراب عن شكري للجهات المانحة على دعمها في معالجة القضايا الإنسانية طوال هذه الفترة وأشجع استمرارها في المشاركة.

٣٩ - وفيما يتعلق بدعم نظام التوزيع العام التابع للحكومة، وقع برنامج الأغذية العالمي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر مذكرة تفاهم مع وزارة التجارة ليعمل في إطارها الطرفان معا من أجل تحسين إدارة سلسلة الإمدادات لنظام التوزيع العام الذي يوفر حصص إعاشة شهرية إلى ٩٠ في المائة من سكان العراق. وستساهم عملية الإصلاح هذه في معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية حيث يقدر بأن ٩٣٠.٠٠٠ عراقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى ٦,٤ ملايين شخص معرضين لذلك من دون نظام التوزيع العام. بالإضافة إلى ذلك، أقر بأن توزيع الأغذية إلى ١,١ مليون عراقي هو الشاغل الأهم بالنسبة للفئات الضعيفة بما فيها المشردون داخليا. وبدأ برنامج الأغذية العالمي أيضا برنامج تغذية في المدارس بقيمة ١,٦ مليون دولار من أجل توفير وجبات خفيفة مجانية يومية لنحو ٠٠٠ ١٧٢ طفل عراقي في المدارس الابتدائية بهدف المساعدة على زيادة معدلات الحضور والتعلم في ثمان من أفقر المحافظات في العراق.

٤٠ - وواصلت منظمة الصحة العالمية جهودها الرامية إلى الحد من أثر تفشي وباء فيروس "إنفلونزا الخنازير H1N1" في العراق من خلال العمل مع الخبراء المحليين والدوليين ومع المجتمعات المحلية. وركزت جهود منظمة الصحة العالمية على توفير التوجيه التقني والدعم المادي والتدريب لاختصاصيي الرعاية الصحية. وقدمت تلك المبادرات الدعم لحكومة العراق في تنفيذ خطط التأهب، وتحديد الحالات، وتوفير الرعاية الصحية الفورية بهدف التقليل إلى الحد الأدنى من الأمراض الخطيرة وحالات الوفاة، وكذلك الدعم في نشر رسائل التوعية العامة لدى الشعب العراقي عن الفيروس.

٤١ - وهناك ما يربو على مليون لاجئ عراقي إجمالا، يعيش معظمهم في الجمهورية العربية السورية والأردن وفقا لحكومات المنطقة. وهناك بالإضافة إلى ذلك ١,٥٥ مليون مشرد داخلي في العراق منذ عام ٢٠٠٦. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عاد ٤٢٦.٠٠٠ عراقي مشرد إلى وطنهم، وكان من بين هذا العدد ٦٢.٠٠٠ لاجئ عائد. وبينما انخفض عدد الحوادث الأمنية بقدر ملحوظ مقارنة بالفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان وانعدام سيادة القانون وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والمأوى وفرص التوظيف في العراق تشكل تحديا رئيسيا ويلزم القيام بالمزيد من أجل تهيئة الظروف المواتية للعودة وإعادة الإدماج على نطاق واسع ومستدام للمشردين داخل العراق وخارجه. وفي

هذا الخصوص، أود الإعراب عن شكري للحكومات المضيفة في المنطقة على كرمها المتواصل إزاء اللاجئين وملتزمي اللجوء العراقيين.

٤٢ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير الدعم لإصلاح وإعادة بناء وحدات سكنية للمشردين داخليا واللاجئين العائدين إلى العراق. وفي إطار برنامج عام ٢٠٠٩، أصلحت المفوضية أكثر من ١٠ ٠٠٠ منزل لصالح ما يربو على ٦٠ ٠٠٠ شخص، وتهدف إلى مضاعفة هذا العدد في عام ٢٠١٠. وتضطلع المفوضية أيضا بعدد من المبادرات المشتركة في ديالى مع أعضاء آخرين في فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل تحسين أسباب المعيشة بهدف مساعدة العائدين على الاستقرار في المجتمعات وكفالة استدامة عملية إدماجهم. وتواصل المفوضية أيضا الاضطلاع برصد منتظم للحدود بالاقتران مع دعمها لمراكز تسجيل العائدين التابعة لحكومة العراق.

٤٣ - وفي إطار البرنامج المشترك الجاري حاليا لتنمية القطاع الخاص الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة القطري، نوقشت خطة عمل لتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم مع مسؤولين في الحكومة العراقية وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، من خلال فرق من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة. ونظر الاجتماع في خيارات لتنشيط الاقتصاد العراقي وتنويعه، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات العراقية، وتحقيق النمو الشامل، وخلق فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر.

٤٤ - واحتفلت اليونيسيف بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حقوق الطفل من خلال سلسلة من النشاطات. وتعاونت مع المحافظات العراقية لتقديم تعهدات بتنفيذ الاتفاقية تنفيذًا كاملاً وحماية حقوق الطفل. واستهدفت المناسبات التي جرت في أنحاء البلد واضعي السياسات والأحزاب السياسية. وطلبت لجنة الطفولة إلى البرلمان إنشاء مجلس أعلى للطفولة في البرلمان لضمان أخذ حقوق الطفل في الاعتبار عند مناقشة التشريعات، واستعراض التشريعات القائمة المتعلقة بالطفل للتأكد من أنها تتماشى مع الاتفاقية.

٤٥ - ولمواصلة التصدي لتزايد الأمية في العراق، وفي إطار عقد الأمم المتحدة نحو الأمية ومبادرة نحو الأمية من أجل التمكين التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، قدمت اليونسكو الدعم إلى حكومة العراق لتطوير خطة عمل وطنية نحو الأمية تهدف إلى خفض نسبة الأمية في العراق بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

٤٦ - وفي إطار عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الحكم الرشيد في العراق، ترأس البرنامج اجتماعاً رفيع المستوى بشأن تنظيم وسائل الإعلام في الانتخابات، مع التركيز على الأدوار الحاسمة والداعمة التي تضطلع بها وسائل الإعلام العراقية. ونظم البرنامج الإنمائي اجتماعاً ضم عدداً من المؤسسات لتسليط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه وسائل الإعلام في التأكيد على أهمية العملية الانتخابية. وقام المشاركون بتشكيل فريق عامل تقني لتنظيم حلقة عمل وطنية لوضع مدونة لقواعد سلوك وسائل الإعلام أثناء الانتخابات.

٤٧ - ويركز فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً على آثار تغير المناخ في العراق، ولا سيما من حيث علاقته بالجفاف المستمر في العراق. وأفادت اليونسكو أنه نتيجة لانهايار القنوات المائية الجوفية القديمة، أدى نقص المياه الناجم عن ذلك إلى هجرة ما يقارب ١٠٠.٠٠٠ شخص في شمال العراق بحثاً عن مصادر جديدة للمياه. ويحذر التقرير من أنه إذا لم تتحسن الأوضاع بسرعة، فإن حوالي ٣٦٠.٠٠٠ شخص آخرين يعتمدون حالياً على خزانات المياه سيضطرون إلى الانتقال. وبالتعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتنمية القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ للتصدي لقضية تغير المناخ والجفاف، بما في ذلك وضع حلول قصيرة الأجل لمواجهة الكوارث المتصلة بنقص المياه.

هاء - الأنشطة في مجال حقوق الإنسان

٤٨ - واصل مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، العمل على بناء قدرات كل من حكومة العراق ومنظمات المجتمع المدني في مجال الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يخص المراجعة الدورية الشاملة المقبلة التي يجريها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة المساعدة للجنة تابعة لحكومة العراق، مسؤولة عن عملية صياغة التقرير الوطني لأغراض الاستعراض الدوري الشامل. وقد قدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وقام مكتب حقوق الإنسان في البعثة أيضاً بتنظيم حلقة عمل تدريبية لـ ٢٣ منظمة من منظمات المجتمع المدني العراقي على المهارات الأساسية لإعداد تقارير فعالة عن حقوق الإنسان، عُقدت في أربيل من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٩ - ووافقت وزارة العدل وبعثة الأمم المتحدة على التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين الجهتين. وتتضمن المذكرة أحكاماً تتيح تبادل المعلومات بشأن قضايا حقوق الإنسان والتفاصيل المتصلة بجميع السجون ومراكز الاحتجاز الخاضعة لاختصاص الوزارة.

وستضع أيضا بروتوكولات للسماح لمسؤول حقوق الإنسان في البعثة برصد السجون الخاضعة لاختصاص الوزارة. وبالإشتراك مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، اضطلع مكتب حقوق الإنسان بعدة مشاريع تهدف إلى تحسين حياة الأطفال العراقيين. ومن بين هذه المشاريع جرى إطلاق مشروع بعنوان "تعزيز الحماية والعدالة للأطفال والشباب في العراق" في أيلول/سبتمبر، قامت به اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وشرعت في تنفيذ عناصره المصممة لتزويد نظام عدالة الأحداث في العراق بتوجيه استراتيجي.

٥٠ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بمناسبة احتفال الأمم المتحدة بيوم حقوق الإنسان، دعا ممثلي الخاص جميع المواطنين العراقيين إلى التحلي بالتسامح تجاه بعضهم البعض واحترام الحقوق السياسية لكل منهم، وكذلك احترام الاختلافات الثقافية والدينية والعرقية والجنسانية بينهم. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت البعثة أحدث تقرير لها عن حقوق الإنسان، ويغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي حين أن التقرير أشار إلى التحسن العام في الوضع الأمني في العراق، فقد أبرز قائمة واسعة من القضايا التي ما زالت تثير القلق، ولا سيما الحالة المتعلقة بإقامة العدل، والحالة في السجون ومراكز الاحتجاز، والعنف ضد المرأة. ولوحظ أنه ما زالت هناك حاجة إلى إحراز تقدم كبير من أجل استعادة سيادة القانون بشكل كامل، وللمعالجة المنهجية لمسألة الإفلات من العقاب.

٥١ - وتعرضت عملية إنشاء مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان لانتكاسة عندما طعن في مشروعية لجنة الخبراء التي أنشئت للاضطلاع بعملية اختيار المفوضين لتلك المفوضية. وقد علق مجلس النواب عمل اللجنة، ولن يستأنف إلا بعد الانتخابات. ومن المشجع أنه خلال فترة تقديم الطلبات، التي انتهت يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تقدم ما يزيد عن ١٤٠٠ فرد من الجمهور لمناصب المفوضين.

٥٢ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة بالإشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى القيام بأنشطة الرصد المنتظمة بشأن الحالة بين حكومة العراق ومجاهدي خلق الإيرانية في معسكر أشرف في محافظة ديالى. ولوحظ أن الأنشطة بما في ذلك تسليم المواد الغذائية، والزيارات العائلية، وتحديد المرافق الطبية في معسكر مجاهدي خلق كانت جميعها مستمرة على أساس منتظم. وكانت السلطات العراقية قد أعلنت في وقت سابق عن عزمها نقل جميع أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المقيمين في المعسكر، وعددهم ٣٥٠٠ فرد، إلى مواقع أخرى في البلد. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، دنت قوات الأمن العراقية من المعسكر وأوعزت إلى المقيمين فيه بمغادرته. وخارج المعسكر كانت هناك حافلات لنقلهم. ولم يمثل أي من

المقيمين لتلك الأوامر وانتهت المحاولة دون وقوع أي حوادث أو أعمال عنف. وتواصل البعثة رصد الحالة وتهيب بجميع الأطراف أن تواصل الحوار للتوصل إلى حل يحترم حقوق سيادة العراق المشروعة ويتسق مع القانون الدولي والمعايير الإنسانية.

٥٣ - وأشار ممثلنا الخاص في تشجيع حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على تعزيز حقوق الأقليات وحمايتها، والمساعدة على وضع حد للأنماط التي طرأت حديثاً والمتمثلة في التشريد والهجرة القسريين للأقليات. وخلال السنة الماضية، أفادت التقارير أن المئات من المدنيين لقوا مصرعهم في هجمات استهدفت طوائف المسيحيين والشبك والتركمان واليزيديين. ويساورني القلق بصورة خاصة إزاء استمرار الهجمات ضد الأقليات في محافظة نينوى.

٥٤ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، ستواصل بعثة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة دعم ومناصرة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة في عمليات بناء السلام. ويجب التأكيد على أن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عنصر جوهري في التنمية وحقوق الإنسان. وفي ضوء الانتخابات المقبلة، أشجع السلطات العراقية على ضمان أن يُسمح للنساء بالتصويت بحرية ودون تخويف. كما أهاب بجميع الأحزاب السياسية أن تضمن أن تكون ممثلة بنسبة جيدة من النساء المرشحات.

٥٥ - كما استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحملات الداعية إلى تخليص المرأة من العنف. وعُقد مؤتمر في اسطنبول في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، برئاسة وزيرة شؤون المرأة، وحضره ممثلون من الوزارات الحكومية والمجتمع المدني والأمم المتحدة. وكان من النتائج الرئيسية لهذا المؤتمر إطلاق مشروع "مكافحة العنف ضد المرأة في العراق" الذي يهدف إلى تكوين شراكات للحد من العنف ضد المرأة وتعزيز القدرات المؤسسية لوزارة شؤون المرأة وغيرها من الوزارات، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني.

واو - القضايا التشغيلية واللوجستية والأمنية

٥٦ - واصل عدد الحوادث الأمنية الانخفاض بوجه عام بعد تشرين الأول/أكتوبر، وكانت الأرقام أقل مما أفيد عنه في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، واصلت جماعات المتمردين شن هجمات توقع إصابات جماعية تستهدف السكان المدنيين والهياكل الحكومية لزراعة استقرار البلد وتقويض المكاسب التي تحققت على مدار السنة. ومنذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر، كانت هناك ارتفاعات حادة في عدد الحوادث العنيفة. وأعقب الإقرار الناجح لقانون الانتخاب سلسلة منسقة من الهجمات الانتحارية في بغداد في

٨ كانون الأول/ديسمبر قتل وجرح فيها عشرات من المدنيين العراقيين. وخلال إحياء ذكرى عاشوراء في الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر، استهدف المتمردون الزوار الشيعة في مختلف أنحاء بغداد والبلد. بيد أن الهجمات عليهم خلال احتفالاتهم الدينية قلّت بصورة ملحوظة نتيجة لزيادة التدابير الأمنية التي تنفذها قوات الأمن العراقية.

٥٧ - وفي يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير، أدت سلسلة من الهجمات الانتحارية بسيارات مفخخة في بغداد استهدفت ثلاثة فنادق يرتادها صحفيون غربيون ومقاولون أجانب؛ ومرفقا للشرطة الحكومية إلى قتل أكثر من ٦٠ شخصا وإصابة أكثر من ١٥٠. وفي الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية، من المتوقع أن تقع محاولات أخرى لشن هجمات مماثلة لتقويض العملية الديمقراطية. وواصلت الهجمات المتفرقة بنيران غير مباشرة استهداف المنطقة الدولية في بغداد حيث يقيم العديد من مسؤولي الحكومة العراقية والبعثات الدبلوماسية، وجميع مطار بغداد الدولي.

٥٨ - وفي جميع أنحاء المنطقة الشمالية، ما زالت الموصل تعد مبعث القلق الرئيسي حيث يُبلغ عن وقوع العديد من الهجمات على المدنيين في المدينة وفي البلدات المجاورة، وكذلك في خراج بلدي سنجار وتلعفر، تهدف إلى إثارة الاضطرابات والتسبب في التشريد. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الاغتيالات السياسية والاستهداف المتواصل لقوات الأمن تشكل جزءا من استراتيجية محسوبة ينتهجها المتمردون لمنع الاستقرار في المنطقة والحد من المساحة المتاحة للمشاركة السياسية وتحقيق المصالحة. ولا تزال الحوادث في المنطقة الوسطى من العراق تتركز حول كركوك، وهي تتسم بمحاولات مماثلة لتوليد عدم الثقة وإثارة النزاع بين المجتمعات المحلية، مما يُظهر نية واضحة لدى المتمردين لتعطيل الانتخابات القادمة.

٥٩ - وفي الأنبار، إحدى أكثر المناطق تحسنا من حيث الحالة الأمنية العامة، تواصل جماعات المتمردين السعي النشط لزعزعة الساحة السياسية من خلال الاستهداف المستمر للشخصيات السياسية وقوات الأمن المحلية وزعماء العشائر وأعضاء مجلس الصحوة. وتؤكد ذلك بالهجوم الذي وقع في ٣٠ من كانون الأول/ديسمبر على مباني مجلس المحافظة، الذي أدى إلى إصابة المحافظ بجروح خطيرة وقتل وجرح الكثيرين. وفي مكان أبعد نحو الجنوب، وقع معظم الهجمات الكبيرة حول الحلة في شمال محافظة بابل. وظل نمط هذه الهجمات يشير إلى جهود منسقة تبذلها الجماعات المسلحة لإعادة توطيد النفوذ في مناطق المعازل السابقة من خلال استهداف المدنيين وأعضاء مجلس الصحوة.

٦٠ - ومن جملة الحوادث الأخرى ما وقع في ١٤ كانون الثاني/يناير من هجوم بالقنابل على عدة أماكن في النجف، وهو موطن لبعض من أقدس مزارات الشيعة وأرفع

مؤسساتهم التعليمية، ومنطقة قلما تشهد مثل هذه الحوادث. وظلت مستويات الحوادث منخفضة في جوار البصرة، على الرغم من استمرار وقوع هجمات بالنيران غير المباشرة بشكل متقطع كل شهر تستهدف محطة البصرة الجوية. وقام ما تبقى من قوات الولايات المتحدة في العراق المتمركزة في محطة البصرة الجوية بتسليم السيطرة التامة على المجمع للسلطات العراقية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ كجزء من عملية تقليص قوامها.

٦١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التنسيق الوثيق مع إدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية لإكمال عملية تقديم العطاءات من الشركات المعمارية والهندسية لتصميم مجمع المقر المتكامل للأمم المتحدة في المستقبل في بغداد. وأنجزت عمليات تقديم العطاءات والمراجعة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ ومن المتوقع وضع الصيغة النهائية للعقد قريبا.

٦٢ - وتواصل البعثة عملها مع إدارة الدعم الميداني وشعبة المشتريات لوضع الصيغة النهائية لعقد شراء طائرتي هليكوبتر يزعم نشرهما ليتسنى مزيد من سهولة الحركة في جميع أنحاء البلد. ونظرا للمتطلبات الأمنية المعقدة، إضافة إلى عوامل أخرى، تستغرق المفاوضات مع البائع وقتا أطول مما كان متوقعا أصلا، كما تسببت إجراءات التسجيل لدى سلطات الطيران الوطنية المعنية في حدوث تأخير فيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية للعقد. ولا يزال نشر طائرات هليكوبتر ضروريا لضمان القدرة التشغيلية لدعم أنشطة الأمم المتحدة داخل العراق.

٦٣ - ولا تزال سلامة ورفاه موظفي الأمم المتحدة وقدرتهم على تقديم المساعدة لشعب وحكومة العراق تشكل أكبر اهتمامات قسم الأمن في البعثة. ويتمثل التحدي الذي يواجهه البعثة في تحقيق التوازن بين زيادة مستوى المشاركة وتنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر. وسيكون برنامج الأمم المتحدة للشراكة الأمنية ذو أهمية قصوى، نظرا لأنه يوضع بالاشتراك مع قوات الأمن التابعة لحكومة العراق بدعم من مستشارين عسكريين من الدول الأعضاء، جنبا إلى جنب مع زيادة الموارد الأمنية واللوجستية للأمم المتحدة. وستكون هذه التدابير، جنبا إلى جنب مع توفير التمويل الكافي للاحتياجات الأمنية واحتياجات الدعم الضرورية، أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الدور المنوط بالأمم المتحدة في العراق في المستقبل وتوسيع نطاقه حيثما أمكن ذلك.

رابعاً - ملاحظات

٦٤ - ستشكل الانتخابات الوطنية التي ستعقد في ٧ آذار/مارس معلما هاما في تقدم العراق على طريق الديمقراطية، إذ ستتيح فرصة للملايين العراقيين لممارسة حقهم في التصويت

وانتخاب حكومة ستصوغ مستقبل بلدهم للسنوات الأربع القادمة. ولذلك فمن الضروري بذل كل جهد لكفالة أن تكون المشاركة في هذه الانتخابات على نطاق واسع وأن تكون شاملة بقدر الإمكان. وأعتقد جازماً أيضاً أن عملية انتخابات ذات مصداقية ستساهم كثيراً في المصالحة الوطنية وتمنح الزعماء العراقيين زخماً جديداً للعمل معاً في روح من الوحدة الوطنية لإعادة بناء بلدهم بعد سنوات من النزاع. وستعمل أيضاً على تعزيز سيادة العراق واستقلاله في هذا المنعطف الرئيسي من تاريخ العراق حيث تستعد الولايات المتحدة لخفض وجودها العسكري هناك.

٦٥ - ومنذ عام ٢٠٠٣، أجرى العراق بنجاح، بمساعدة الأمم المتحدة، ثلاث انتخابات واستفتاء وطنياً واحداً. وستواصل الأمم المتحدة على غرار ما فعلت في الماضي، بذل قصارى جهدها للمساعدة على كفالة نجاح الانتخابات الوطنية المقبلة. والبعثة ملتزمة بمواصلة توفير المساعدة التقنية القوية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق والمساعدة على كفالة قبول الشعب العراقي للنتائج على نطاق واسع.

٦٦ - وفيما لا تزال التحضيرات التقنية للانتخابات الوطنية جارية، لا يزال ثمة الكثير من التحديات جاثماً أمامنا. فأولاً وقبل كل شيء، لا بد أن يكون جمهور الناخبين قادراً على التصويت في بيئة تخلو إلى حد كبير من التخويف والعنف. وكما أثبتت الهجمات التي وقعت في بغداد في ٨ كانون الأول/ديسمبر، فقد تحاول الجماعات المسلحة شن هجمات أعنف ضد المدنيين والمؤسسات الحكومية من أجل إرباك العملية الانتخابية. وأدعو شعب العراق إلى عدم الاستنكاف، في وجه هذه الأعمال الإجرامية وغيرها، عن ممارسة حقوقه الديمقراطية. وأحث أيضاً حكومة العراق وقواته الأمنية على مضاعفة جهودها قبيل الانتخابات لكفالة أن تجرى هذه الانتخابات في جو سلمي بأقصى قدر ممكن.

٦٧ - وخلال الأسابيع الماضية، كان شعب العراق وقادته يعالجون مسائل صعبة وخلافية من بينها القرار القاضي باستبعاد بعض المرشحين بموجب قانون المساءلة والعدالة، فيما كان يُحضرون للانتخابات البرلمانية. وأني أثني على القيادة العراقية لما بذلته من جهود متواصلة لإجراء انتخابات شاملة وفي موعدها، واحترام سيادة القانون وكفالة إجراء عملية تعكس إرادة الشعب العراقي في أثناء توجيهه صوب المصالحة الوطنية والاستقرار. وأشجع إجراء استعراض شفاف وغير تمييزي للمرشحين الذين طعنوا بقرار مفوضية المساءلة والعدالة، يتماشى مع القانون العراقي والمعايير الدولية. ومن شأن هذا الإجراء أن يكون له أثر إيجابي على نتائج الانتخابات وأن يكفل قبول الشعب العراقي لها.

٦٨ - ورغم المفاوضات المطولة بشأن قانون الانتخابات، فقد شجعتني تصميم القادة العراقيين وتفانيهم للتوصل إلى حلول وتسويات عملية. وأود أن أثني على جميع المشاركين

الذي عملوا على وضع الصيغة النهائية للقانون وإبقاء الجدول الزمني للانتخابات على مساره الصحيح. ومن المنطلق ذاته، أناشد جميع الكتل السياسية والقادة السياسيين إظهار الحنكة السياسية الحقيقية خلال الحملة الانتخابية، واستخدام الآليات السارية لتقديم الشكاوى الرسمية، والالتزام بالنتائج النهائية للانتخابات ما إن تصادق عليها المحكمة العليا الاتحادية.

٦٩ - وبغية كفالة نجاح الانتخابات، تواصل البعثة العمل عن كثب مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على تدريب واعتماد آلاف من جماعات المراقبين المحليين العراقيين ووكلاء الأحزاب العراقية الذين سيرصدون الأحداث في يوم الانتخاب، ويبلغون عن أية مخالفات محتملة. وأود أيضا أن أشدد على أهمية أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معا، بمن فيهم أعضاء المجتمع الدولي، على مواجهة التوقعات ونقل رسائل علنية واضحة ومتسقة في الأشهر القادمة.

٧٠ - وسيتمثل التحدي السياسي الرئيسي المقبل، عقب التصديق على نتائج الانتخابات، في عملية تشكيل الحكومة. وقد يستغرق الأمر بعض الوقت لتشكيل التحالفات السياسية والتوصل إلى اتفاقات بشأن المناصب القيادية والوزارية الرئيسية. وأتوقع أن يعمل جميع الممثلين المنتخبين معا في روح من الوحدة الوطنية وأن يلتزموا بتشكيل حكومة على وجه السرعة وأن يبذلوا كل ما بوسعهم لحل القضايا السياسية والدستورية العالقة التي يمكن أن تعوق الاستقرار السياسي والاقتصادي الطويل الأجل للعراق، بما في ذلك اعتماد تدبير عملي لتقاسم الإيرادات، وقانون للمحروقات، وحل مشكلة الأراضي المتنازع عليها. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل البعثة تشجيع الحوار من خلال فرقة العمل الرفيعة المستوى، التي ستجمع ممثلين عن حكومة العراق وعن حكومة إقليم كردستان، وإيجاد سبل لبناء الثقة والأمانة المتبادلة. والبعثة مستعدة أيضا لمساعدة القادة العراقيين في التصدي للتحديات السياسية الأوسع نطاقا من خلال عملية للحوار الوطني.

٧١ - وآمل أيضا في أن يتحول التركيز بالتدريج، بمجرد تشكيل الحكومة الجديدة، لينصب على تسريع إعادة إعمار البلد وعلى التنمية. وفي هذا الصدد، سيتوقع الشعب العراقي رؤية مزيد من الكفاءة والمساءلة والشفافية من مسؤوليهم المنتخبين. وإذا شهد العراقيون العاديون تحسنا في حياتهم اليومية، فسوف يبدأون في الشعور بأن أصواتهم أحدثت أثرا. وبالتالي، فقد شجعتني الجهود التي تبذلها حكومة العراق لاستكمال الخطة الوطنية الأولى للتنمية بالتشاور مع الأمم المتحدة. وعلى الرغم من عدم اكتمال النص النهائي بعد، فقد وفرت عملية وضع الخطة أساسا كافيا لتوضيح مجالات النواتج ذات الأولوية في إطار عمل الأمم المتحدة الأولى للمساعدة الإنمائية للعراق (٢٠١١-٢٠١٤).

٧٢ - ونظرا لأن وضع الصيغة النهائية لإطار العمل يجري خلال فترة الانتخابات، فإنه يُصمَّم بطريقة مرنة لتمكين أية عملية لإعادة التركيز إذا ما طلبت الحكومة المقبلة ذلك.

وبعد التوقيع عليه، ستجد الأمم المتحدة نفسها في مواجهة تحدٍ بالغ الأهمية وهو حشد الأموال اللازمة للأنشطة المتفق عليها مع الحكومة. وسيكون من الضروري أيضا بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الموافقة على تحويل الرصيد المتبقي من الأموال من الصندوق الاستئماني الدولي للعراق إلى آلية تمويل جديدة.

٧٣ - وسُرت أيضا باعتراف الدول الأعضاء بالمساهمة الهامة التي قدمتها وثيقة العهد الدولي مع العراق على مدى سنوات، وأرْحَب بالقرار القاضي بضرورة وضع إطار عمل جديد للتعاون بين العراق والمجتمع الدولي. وأعتقد أن خطة التنمية الوطنية ستكون بمثابة أساس هام في الطريق قدما وأتطلع إلى الاستماع إلى آراء الحكومة العراقية المنتخبة حديثا بعد الانتخابات.

٧٤ - وتدعم جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التحول المطرد في التركيز من الاستجابة الإنسانية إلى التنمية الطويلة الأجل. وتعكس خطة العمل الإنساني في العراق لعام ٢٠١٠ هذا الأمر، بما في ذلك التركيز على دعم الانتعاش والتنمية المستدامين للمجتمعات المحلية الضعيفة بما فيها المشردون. وفي الوقت ذاته، تواصل الأمم المتحدة دراسة كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العراق، لا سيما في مجالات الصحة، والتعليم، وتمكين المرأة، والقطاع الخاص بوصفه مصدرا للعمالة، لا سيما بالنسبة للشباب.

٧٥ - وسُرت لملاحظة الجهود المتضافرة التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة لتنفيذ التوجيه بشأن التكامل للاستفادة من مواضع قوة كل منهما وخبرته لتقديم مجموعة شاملة من الدعم إلى حكومة العراق في عدد من المجالات الرئيسية تشمل إدارة الموارد المائية، والتنمية المحلية في الأراضي المتنازع عليها، والتسجيل المدني والتعداد السكاني بعيد فترة الانتخابات.

٧٦ - وأعتقد جازما بأنه يمكن لمزيد من التعاون الإقليمي والالتزام بمبدأ عدم التدخل أن يساهم إلى حد بعيد في تحقيق الاستقرار الإقليمي. وفي هذا الصدد، ما زلت أشجع على زيادة التعاون بين العراق وجيرانه بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التجارة والطاقة، وأمن الحدود، واللاجئون. والأمم المتحدة ملتزمة من جانبها بدعم الجهود الرامية إلى إجراء حوار إقليمي مثمر في جميع المجالات الرئيسية. وعلاوة على ذلك، لا يزال تطبيع وضع العراق على الساحة الدولية يمثل هدفا هاما. وبعد الانتهاء من تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، تواصل الأمم المتحدة العمل مع أعضاء مجلس الأمن وحكومة العراق على النظر في سبل المضي قدما. ومن شأن إحراز تقدم في تنفيذ الولايات الصادرة بموجب الفصل السابع للميثاق التي لم يُبَت فيها، بما في ذلك الولايات المتعلقة بالكويت، أن يخلق زخما إيجابيا من أجل إعادة العراق إلى وضعه الطبيعي.

٧٧ - وتمثل الهجمات الإرهابية المتكررة في العراق منذ ١٩ آب/أغسطس التي تستهدف المؤسسات الحكومية ومواقع أخرى وأوقعت عددا كبيرا من الضحايا في صفوف المدنيين، محاولات متعمدة لتقويض أمن الدولة العراقية واستقرارها. وفي أعقاب كل هجوم كبير، بما في ذلك الهجمات الأخيرة التي وقعت في بغداد في ٨ كانون الأول/ديسمبر و ٢٥ كانون الثاني/يناير، أعربت عن إدانتني لها وشددت على أنه لا يوجد أبدا ما يبرر هذه الهجمات البغيضة التي توقع ضحايا معظمهم من المدنيين الأبرياء. وبناء على طلب مقدم من حكومة العراق، كما أشرت في تقريرتي الأخير، بعثت بفريق رفيع المستوى من أفرقة الأمم المتحدة إلى بغداد لإجراء مشاورات تتعلق بأمن العراق وسيادته، نتيجة عن هذه الهجمات. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي بيان أصدره رئيس مجلس الأمن، رحب المجلس بالزيارة وشجّع ما أبدله من جهود في هذا الصدد، بما في ذلك إمكانية تيسير تقديم المساعدة التقنية من خلال المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

٧٨ - وفي حين تلتزم الأمم المتحدة بتنفيذ ولايتها وفقا للقرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩)، لا يزال العراق يشكل بيئة عمل في غاية التعقيد بالنسبة للمنظمة. ولا تزال مسألة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم تتصدر شواغلي. وأعرب بالتالي عن امتناني لعدد من الدول الأعضاء التي تواصل توفير الدعم الأمني واللوجستي لوجود الأمم المتحدة في العراق. وتنظر البعثة الآن بنشاط في ماهية الترتيبات الجديدة التي ستكون ثمة حاجة إليها في المستقبل لتعزيز قدرتها التشغيلية، والتي يُرجّح أن تتطلب دعما ماليا إضافيا من الدول الأعضاء.

٧٩ - وأود أن أشكر موظفي البعثة الوطنيين والدوليين، وكذلك موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لما يبدونه من التزام وهمّة في ظل ظروف عسيرة للمساعدة في إعادة إعمار العراق. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمستشاري الخاص المعني بالعهد الدولي، إبراهيم غمباري، الذي تولى منصبه الجديد بصفته ممثلي الخاص المشترك لدى الاتحاد الأفريقي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. فقد ساعد التزامه بدعم حكومة العراق والمجتمع الدولي من خلال العهد الدولي في بناء قاعدة من المشاركة لتعزيز السلام، والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية، في داخل العراق ومع شركائه الدوليين على حد سواء. وأرحب أيضا بمجيزي سكوراتويز بصفته النائب الجديد لممثلي الخاص للشؤون السياسية، الذي وصل إلى البعثة في ٩ كانون الثاني/يناير وسيعمل مع ممثلي الخاص على مواصلة القيام بالأعمال الحيوية للبعثة المتمثلة في تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية.